الأوجه الإعرابية المحتملة لـ (غير، لما) من سورتي الفاتحة والبقرة في مغني اللبيب لابن هشام

Possible grammatical faces for (other than for) from Surat Al Fatihah and Al Baqarah in Mughni al Labib by Ibn Husham

داود سلمان عبد الله

Dawood Salman Abdullah

كلية التربية/ قسم اللغة العربية

College of Education / Department of Arabic Language

E-mail: dawdalmzrwy88@gmail.com

07802475097

أ. م. تيسير صبار طه

Prof. Tayseer Sabbar Taha

جامعة سامراء – كلية التربية قسم اللغة العربية

University of Samarra – College of Education / Department of Arabic Language

E-mail: tayseer.s@uosamarra.edu.iq

07702738953

الكلمات المفتاحية: الأوجه الإعرابية – ابن هشام – مغني اللبيب

Keywords: Grammatical Aspects – Ibn Hisham – Mugni al-Labib

الملخص

النحو هو أحد أهم الوسـائل التي تبنّاها العلماء العرب لكشـف المعاني الخفية في النصـوص المصـاغة باللغة العربية، ولا شـك أنّ أهمية الإمكانية النحوية تكمن في كشـف الغنى اللغوي وتوسـيع الدلالة في معنى النص العربي بشـكل عام. أما النص القرآني بشـكل خاص، وكذلك أهمية الإمكانية النحوية، فتكمن في كشـف مرونة البنى في اللغة العربية، من خلال إمكانية التعبير عن كلمة واحدة بأكثر من طريقة وفقاً لما يسـمح به السـياق والمعنى، وهذا ينعكس بدوره على فهم النص العربي بشكل عام والنص القرآني بشكل خاص.

Abstract

Syntax is one of the most important means adopted by Arabic scholars to reveal the hidden meanings in the texts formulated in the Arabic language, and there is no doubt that the importance of grammatical possibility lies in revealing the linguistic richness and the expansion of significance in the meaning of the Arabic text in general, and the Qur'anic text in particular, as well as the importance of grammatical possibility lies in revealing the flexibility of structures in the Arabic language, through the possibility of expressing one word in more than one way according to what the context and meaning allows, which is reflected In turn, it will help to understand the Arabic text in general and the Qur'anic text in particular.

المقدمة:

إنّ النحاةَ الأَوائلَ كانوا على وعيٍ كبيرٍ بأهميةِ هذه الظاهرةِ؛ لذلك نجدهُم قد توســـعوا في ذكرِ الأوجهِ الإعرابيةِ المحتملةِ للنصِ الواحدِ، كذلك نجدهُم يرجحونَ الوجهَ الأقربَ بحســـب اختلافِ مذاهبِهِم معتمدينَ على القرائن البلاغيةِ والنحويةِ والسياقيةِ.

ومن هذا المنطلق جاءتْ هذهِ الدراسةُ ، لتسلط الضوء على هذا الجانب من النحو العربي، وذلك من خلال تتبع بعض النصـوص القرآنية التي أوردها ابنُ هشـام(ت:٧٦١هـــ) في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) والتي تحتمل أكثر من وجه إعرابي؛ لذكره تعدد آراء النحاة واختلافهم، مع ذكر الوجه الأقرب الذي يحتمله المعنى.

وهي مادة مفيدة إنْ شاء الله لكونها تربط ما بين النحو والدراسات القرآنية، والتفسير، لِما فيها من عرض لآراء العلماء وتحليلها، وترجيح نحوي يتناســب مع الســياق العام للنص وربطه بالمعنى، وتضمن هذا البحث مطلبين مسبوقاً بمقدمة.

المطلب الأول: القول في إعراب (غير) اسـتثناء أو صـفة في قوله تعالى چ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ چ الفاتحة.

المطلب الثاني: القول في اختلاف جواب (لما) في قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ چ البقرة .

أنّ المنهج الذي سرت عليه في بحثي هذا هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع آراء النحويين والمفسـرين ومعربي القرآن بحسـب وفياتهم، هذا بعد ذكر الآية المحتملة لأكثر من وجه إعرابي بحسب ما ذكرها ابنُ هشام، ثم ذكر القاعدة النحوية، وأخيراً ترجيح أحد الأقوال.

المطلب الأول: القول في إعراب (غير) اسـتثناء أو صـفة في قوله تعالى چ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ چ الفاتحة.

صـرّح ابن هشـام (ت٧٦١هـــ) قائلا: ((ولا تتعرف غير بالإضـافة لشدة إبهامها وتستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما وهو الأصـــل أن تكون صـــفة للنكرة نحو چ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ چ فاطر ، و المعرفة قريبة منها نحو چ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ چ الفاتحة.، لأن المعرّف الجنســـي قريب من النكرة، ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتى زعم ابن السّراج أنها حينئذ تتعرف ويرده الآية الأولى.

والثاني أن تكون اسـتثناء فتعرب بإعراب الاسـم التالي إلا في ذلك الكلام فتقول (جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ) بلنّصـب و(ما جاءني أحد غير زيد) بالنصـب والرفع، وأن حسـن الوصـف في چ ﭪ ﭫ ﭬ

چ چ الفاتحة. ،إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السّبع لأنه لا وجه لها إلا الوصف.)) (الأنصاري١٩٩٤،٢/٤٥٧).

اختلف النحويون والمفسرون في إعراب "غير" في هذه الآية بين الصفة والاستثناء:

ذكرها سيبويه (ت ١٨٠هـ) في باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغيرٍ ((وذلك قولك: لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغُلِبنا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ. ونظير ذلك من الشعر قول ذو الرمة:

أنيخَت فألقتْ بَلْدَةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

كأنه قال: قليلٍ بها الأصوات غيرُ بغامها، إذا كانت غيرُ غيرَ استثناء. وقوله عز وجل ذكره: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ چ چ .)) (سيبويه١٩٦٦،٢/٣٣١).

وأعربها الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) نعت (للذين) لا للهاء والميم من (عليهم) ولك بخفض (غيرِ) إذ قال: ((وقوله تعالى: چ ڤ ڤ چ چ الفاتحة ،.بخفض (غَيْرِ) لأنها نعت للذين، لا للهاء والميم من (عَلَيْهِمْ). وإنما جاز أن تكون (غَيْرِ) نعتًا لمعرفة لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمودٍ له ولا الأول أيضا بمصمود له، وهي في الكلام بمنزلة قولك: لا أمرّ إلا بالصادق غيرِ الكاذب كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب. ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير لأن عبد الله موقّت، وغير في مذهب نكرةٍ غير موقتة، ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير موقتة.)) (الفراء١٩٥٥،١/٧).

وقال الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) أنها صفة لـ (صراط الذين أنعمت): ((چ ڤ ڤ چ چ هؤلاء صفة چ ڤ ڤ چ چ ، لان "الصراطَ" مضاف إليهم، فهم جرّ للإضافة. وأجريت عليهم "غيرَ" صفة أو بدلا. و "غَيْرٌ" و "مِثْلٌ" قد تكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام، نحو قولك: " إني لأَمرّ بالرجلِ غيرِكَ وبالرجلِ مثلِكَ فما يشتمني"، و "غيرٌ" و "مثلٌ" أنما تكونان صفة للنكرة، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع فأجريتا صفة لما فيه الألف واللام، والبدل في "غير" أجود من الصفة، لان "الذي" و "الذين" لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من "الرجل" وما أشبهه.)) (الأخفش١٩٩٠،١/١٦).

وكذلك ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) وافق ابن هشام إنها صفة إذّ قال في إعرابها: ((" غير" صفة دالّة على النّفي؛ لأنّها صفة الّذين" بمعنى أنّهم جمعوا بين نعمة الإيمان وبين السّلامة من غضب الله والضّلال، ولو كانت استثناء لم يجز.)) (ابن الأثير١٤٢٠،١/٢٣٦).

أمّا ابن مالك (٦٧٢ هـ) فوافق ابن هشام في إعرابها صفة بقوله: ((كـ غير إن لم يك بين اثنين تنافيا كـ "الصعب غير الهين"

غير هذا الوصف أي غير الوصف الذي يعمل عمل الفعل إذا أضيف فإضافته محضة. فيتعرف بما أضيف إليه إن كان معرفة. ما لم يكن المضاف ملازما للإبهام كـ "حيز" و"مثل" و"شبه" فإن إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة. كوقوع "غير" بين ضدين كقوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ چ)) (ابن مالك٢/٩١٦).

وكذلك أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـــ) وافق ابن هشام بأنها صفة قائلا: ((غَيْرِ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ دَائِمًا وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الْمُؤَنَّثَ جَازَ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ حَمْلًا عَلَى اللَّفْظِ، وَتَأْنِيثُهُ حَمْلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَمَدْلُولُهُ الْمُخَالَفَةُ بِوَجْهٍ مَا، وَأَصْلُهُ الْوَصْفُ، وَيُسْتَثْنَى بِهِ وَيَلْزَمُ الْإِضَافَةَ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، وَإِدْخَالُ أَلْ عَلَيْهِ خَطَأٌ وَلَا يَتَعَرَّفُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ. وَمَذْهَبُ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُغَايِرُ وَاحِدًا تَعَرَّفَ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّ كُلَّ مَا إِضَافَتُهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ، قَدْ يُقْصَدُ بِهَا التَّعْرِيفُ، فَتَصِيرُ مَحْضَةً، فَتَتَعَرَّفُ إِذْ ذَاكَ غَيْرُ بِمَا تُضَافُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، وَتَقْرِيرُ هَذَا كُلِّهِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ. وَزَعَمَ الْبَيَانِيُّونَ أَنَّ غير أَوْ مِثْلًا فِي بَابِ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِمَا مِمَّا يَكَادُ يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ.))(أبوحيان٢٠١٦،١/٤٩-٥٠). ووافق خالد الأزهري (ت٩٠٥ هـ) ابن هشام إذ قال :((يوصف بها "معرفة" لفظًا "كالنكرة" معنى على القول: بأن "غير المغضوب" صفة لـ "الذين أنعمت عليهم"، فإن موصوفها "الذين" وهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم.)) (خالدالأزهري٢٠٠٠،١/٢٥٦).

أما بالنسبة للوجه الآخر وهو الاستثناء ذكر سيبويه في باب غيْرٍ أنها تكون بمعنى إلا فتجرى مجرى الاسم الواقع بعد إلا إذّ قال:((اعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيُجرى مُجرى الاسم الذي بعد إلا، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخل فيه غيره. فأما دخوله فيما يخرج منه غيرُه فأتاني القومُ غيرَ زيد، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا. وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غيرُ زيدٍ. وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلا. وكلُ موضع جاز فيه الاستثناء بالا جاز بغيْر، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا. ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيدا، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا. ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد إلا؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويُجزئ من الاستثناء. ألا ترى أنه لو قال: أتاني غيرُ عمرٍو كان قد أخبر أنه لم يأته وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء.)) (سيبويه،١٩٦٦،٢/٣٤٣).

ذهبَ النّحاس (ت ٣٣٨هـ) إلى إنها حالاً أو استثناءً إذّ قال : ((وروى الخليل رحمه الله عن عبد الله بن كثير (غير المغضوب) بالنصب قال الأخفش هو نصب على الحال وإن شئت

على الاســتثناء قال أبو العباس هو اســتثناء ليس من الأول قال الكوفيون لا يكون اســتثناء لأن بعده (ولا) ولا تزاد (لا) في الاســـتثناء قال أبو جعفر وذا لا يلزم لأن فيه معنى النفي وقال غير المغضــوب عليهم ولم يقل المغضــوبين لأنه لا ضــمير فيه قال ابن كيســان هو موحد في معنى جمع وكذلك كل فعل المفعول إذا لم يكن فيه خفض مرفوع نحو المنظور إليهم والمرغوب فيهم و (المغضوب) بإضافة غير إليه و عليهم في موضع رفع لأنه اسم ما لم يسم فاعله (لا) زائدة عند البصريين وبمعنى غير عند الكوفيين .)) (النحاس١٩٠٥،١/٢١).

وذكر المبرد (ت ٣٥٨ هـ) فيها ضروب إذّ قال: ((فَإِن غيرا تكون على ضروب: تكون نعتا للَّذين لِأَنَّهَا مُضَــافَة إِلَى معرفَة. وَتَكون حَالا فتنصــب لِأَن غيرا وَأَخَوَاتهَا يكن نكرات وَهن مضــافات لَا معارف هَذَا الْوَجْه فِيهِنَّ جمع وَهُوَ فِي غير خَاصَّـــة وَاجِب لما تقدم ذكره. وَيكون بَدَلا فَكَأَنَّهُ قَالَ صِرَاط غير المغضوب عَلَيْهِم وَيكون نصبا على اسْتِثْنَاء لَيْسَ من الأول وَهُوَ جَاءَنِي الصالحون إِلَّا الطالحين.)) (المبرد١٩٦٥،٤/٤٢٣).

وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ) تعرب (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (الا)لأنها اسم تلزمه الإضافة: ((وإنَّما أعربت (غير) إعراب الاســم الواقع بعد (إلاَّ) لأنَّها اســم تلزمه الإضــافة فمن حيث كانت اسماً يجب أن تُعْرب ومن حيث أضيفت يحب أن يكون ما بعدها مجرورا ويجب أن يكون إعرابها إعراب الاسم المستثنى لأنَّها اسمٌ في حيَّز المستثنى ولم يحتّج إلى حرف مقّو لإبهامها وشبهها بالظرف فيصل الفعل إليها بنفسه)) (العكبري١٩٩٥ ،١/٣٠٨).

أما ابن القيم (ت ٧٦٧ هـــ) فذهب إلى أنها اسـتثناء إذ قال: ((المسـتثنى ب "غير" لازم الجر بالإضـــافة، وأما "غيرُ" فإنها تســـتحق من الإعراب ما يســـتحقه المســـتثنى بالا، لو وقعت في موضـعه، فتعرب بما يقتضـيه العامل السابق إن كان مفرغا في نحو: "ما قام غيرُ زيدٍ، وما رأيت غيرَ زيدٍ"، ويلزم نصبه في نحو: "قام القوم غيرَ زيدٍ"، وفي نحو: "ما فيها أحد غيرَ حمار"، لأنه مستثنى من وجب في الأول، ومنقطع في الثاني، ويترجح الإتباع على النصب في نحو: "ما قام أحد غير زيد"، لكونه متصلا من غير موجب.)) (ابن القيم١٩٥٤،١/٣٩٣).

نقل الطبري (ت ٣١٠ هـــ) قول البصريون والكوفيون فيها إذ قال: ((وقد كان بعض نحويي البصــريين يزعم أن قراءة من نصــب غير في غير المغضــوب عليهم على وجه اســتثناء غير المغضـــوب عليهم من معاني صـــفة الذين أنعمت عليهم كأنه كان يرى معنى الذين قرؤوا ذلك نصــبا اهدنا الصــراط المســتقيم صــراط الذين أنعمت عليهم إلا المغضــوب عليهم الذين لم تنعم عليهم في أديانهم ولم تهدهم للحق فلا تجعلنا منهم كما قال نابغة بني ذبيان :

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد
إلا ألأواري لأياً ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

والأواري معلوم أنها ليست من عداد أحد في شيء فكذلك عنده استثنى غير المغضوب عليهم من الذين أنعمت عليهم وإن لم يكونوا من معانيهم في الدين في شيء.

وأما نحويو الكوفيين فأنكروا هذا التأويل واســـتخطئوه وزعموا أن ذلك لو كان كما قاله الزاعم من أهل البصــرة لكان خطأ أن يقال ولا الضــالين لأن لا نفي وجحد ولا يعطف بجحد إلا على جحد وقالوا لم نجد في شــيء من كلام العرب اسـتثناء يعطف عليه بجحد وإنما وجدناهم يعطفون على الاستثناء بالاستثناء وبالجحد على الجحد فيقولون في الاستثناء قام القوم إلا أخاك وإلا أباك وفي الجحد ما قام أخوك ولا أبوك وأما قام القوم إلا أباك ولا أخاك فلم نجده في كلام العرب قالوا فلما كان ذلك معدوما في كلام العرب وكان القرآن بأفصــح لســان العرب نزوله علمنا إذ كان قوله ولا الضالين معطوفا على قوله غير المغضوب عليهم أن غير بمعنى الجحد لا بمعنى الاستثناء وأن تــأويــل مــن وجــهــهــا إلــى الاســـــتــثــنــاء خــطــأ .)) (الــطــبــري٢٠٠٠،١/٧٨).

تكلم ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عن غير وموضعا إذ قال: ((كل موضع تكون فيه غير استثنائية يجوز أن تكون فيه صفة، وليس كل موضع تكون فيه (غير) صفة يجوز أن تكون فيه استثناء. والفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصــفته بها شــيئًا، ولم تنف عنه شــيئًا؛ لأنها مذكورة على ســبيل التعريف. وأما إذا كانت اســـتثنائية فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي، وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب، لأنها محمولة على (إلا).)) (ابن يعيش ٢٠٠١ ،٢/٧٠).

والرأي الراجح في "غير" من سورة الفاتحة إنها صفة؛ لأنها وصفت حال المؤمنين، وفرقت بينهم وبين الضالين. وأن المعنى الذي يؤديه إعرابها بأنها صفة كما ذكره نبيل أحمد صقر عن الإمام ابن عاشور (ت١٣٩٣هـــ): ((فالتوصيف إما باعتبار كون الذين أنعمت عليهم ليس مراداً به فريق معين، فكأن وزان تعريفه بالصّــلة وزان المعرف بأل الجنســية المســماة عند علماء المعاني بلام العهد الذهني، فكان في المعنى كالنكرة، وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة لإضـــافته لمعرفة وهو في المعنى كالنكرة لعدم إرادة شـــيء معين، وإما باعتبار تعريف غير في مثل هذا لأن غير إذا أُريد بها نفى ضد الموصوف أي مساوى نقيضه صارت معرفة، لأنّ الشيء يتعرف بنفي ضده نحو عليك بالحركة غير السّكون، فلمّا كان من أنعم عليه لا يعاقب كان المعاقب هو المغضوب عليه، هكذا نقل ابن هشــام عن ابن السّــراج والسّــيرافي وهو الذى اختاره ابن الحاجب في أماليه قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭽ ﭽ النســـاء، ونقل عن ســـيبويه أن غيرا إنما لم تتعرف لأنها بمعنى المغاير فهي كاســم الفاعل وألحق بها مثلا وســوى وحســب وقال إنها تتعرف إذا قصــد بإضافتها الثبوت. وكأن مآل المذهبين واحد لأن غيرا إذا أضيفت إلى ضد موصوفها وهو ضد واحد أي إلى مســاوى نقيضــه تعينت له الغيرية فصــارت صــفة ثابتة له غير منتقلة، إذ غيرية

الشــيء لنقيضــه ثابتة له أبدا فقولك عليك بالحركة غير السـكون هو غير قولك مررت بزيد غير عمرو وقوله غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ من النوع الأول)) (نبيل أحمد صقر ٢٠٠١، ١٨٤).

المطلب الثاني: القول في اختلاف جواب (لما) في قوله تعالى : چ
ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ چ البقرة

صـرّح ابن هشـام قائلا في جواب لما : ((وأما قوله تعالى : چ
ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ چ البقرة فقيل جواب لما الأولى لما الثانية وجوابها وهذا مردود لاقترانه بالفاء وقيل {كفروا به} جواب لهما

لأن الثـانيـة تكرير للأولى وقيـل جواب الأولى محـذوف أي أنكروه .)) (الأنصـــــاري١٩٩٤، ٥٠٤/٢).

وذكرها سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها :((وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك لا تفعل؛ فإنما هما بمنزلة لم.

واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمنيك، وليجزك الله خيراً.

واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضـــــارعة للأسماء، كما

أن الجر لا يكون إلا في الأسماء.)) (سيبويه١٩٦٦، ٨/٣).

وقال الفراء جواب (لما) الأولى في الفاء التي في الثانية، وجوابهما (كفروا به): ((وقبلها "وَلَمَّا" وليس

للأولى جوابٌ، فإن الأولى صار جوابها كأنه فِي الفاء التي فِي الثانية، وصارت كَفَرُوا بِهِ كافية من جوابهما جميعا.)) (الفراء١٩٥٥، ٥٩/١)

وذكر الأخفش إنّ جوابها هنا محذوف وهو في القرآن كثير إذ قال:((فان قيل فأين جواب : چ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ ڀ چ البقرة ، قلت: جوابه في القرآن كثير، واسـتغني عنه في هذا الموضع إذ

عرف معناه. كذلك جميع الكلام إذا طال تجيء فيه أشـــياء ليس لها أجوبة في ذلك الموضـــع ويكون المعنى
مستغنى به .)) (الأخفش١٩٩٠، ١٤٢/١).

نقل الطّبري أقوال العلماء فيها إذ قال: ((قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائل: فأين جواب قوله: : چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ ڀ چ البقرة، قيل: قد اختلف أهل العربية في جوابه. فقال بعضـــهم: هو مما ترك جوابه، اســـتغناء بمعرفة المخاطبين . وقد تفعل العرب ذلك إذا طال الكلام، فتأتي بأشـــياء لها أجوبة، فتحذف أجوبتها، لاستغناء سامعيها – بمعرفتهم بمعناها – عن ذكر الأجوبة .

وقال آخرون: جواب قوله: : چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ ڀ چ، في "الفاء" التي في
قوله: (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) ، وجواب الجزاءين في" كفروا به"، كقولك:" لما قمت، فلما جئتنا أحسنت"، بمعنى : لما جئتنا إذْ قمت أحسنت.)) (الطبري٢٠٠٠ ،٢ /٣٣٦).

وذكر الزجاج (ت ٣٣٨ هـ) إنّ جواب لما محذوف إذ قال: ((وجوابُ : چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ ڀ چ، محذوف لأنّ معناه معروف دلَّ عليه فلما جاءَهم ما عرفوا كفروا به.)) (الزجاج ١٩٨٨، ١٧١/١).

أما الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـــ) فذكر فيها خلافاً إذ قال: ((وأما تكرير لما، فقد قيل جواب الأول محذوف، وقوله: {كَفَرُوا بِهِ} إنما هو جواب للثاني، وقيل: لما بين فصـله لما وجوابه بقوله: {وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْـتَفْتِحُونَ} أعتاد ذكره بلفظ يقتضـي زيادة فائدة، ثم أجاب، وقيل جواب الأول " الفاء "، و (كفروا به) جواب الثاني نحو قولك: لا جاء زيد فلما قعد أوسعت له .)) (الأصـفهاني ١٩٩٩، ٢٥٨/١).

نقل لنا ابن عطية (ت٥٤٢هـــــ)خلافا في جواب لما قائلا:((اختلفت النحاة في جواب لَمَّا ولَمَّا الثانية في هذه الآية. فقال أبو العباس المبرّد: جوابهما في قوله: كَفَرُوا، وأعيدت لما الثانية لطول الكلام، ويفيد ذلك تقريرا للذنب، وتأكيدا له، وقال الزجاج :لَمَّا الأولى لا جواب لها للاسـتغناء عن ذلك بدلالة الظاهر من الكلام عليه؟

قال القاضـي أبو محمد عبد الحق رضـي الله عنه: فكأنه محذوف، وقال الفراء: جواب لَمَّا الأولى في الفاء وما بعدها، وجواب لما الثانية كَفَرُوا.)) (ابن عطية١٩٩٣ ،١٧٨/١).

وقال العكبري في جواب لما وجهان: (((فَلَمَّا جَاءَهُمْ) : أَتَى بِلِمَا بَعْدَ لَمَّا مِنْ قَبْلِ جَوَابِ الْأُولَى، وَفِي جَوَابِ الْأُولَى وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: جَوَابُهَا لَمَّا الثَّانِيَةُ وَجَوَابُهَا ; وَهَذَا ضَعِيفٌ ; لِأَنَّ الْفَاءَ مَعَ لَمَّا الثَّانِيَةِ، وَلَمَّا لَا تُجَابُ بِالْفَاءِ إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ زِيَادَةَ الْفَاءِ عَلَى مَا يُجِيزُهُ الْأَخْفَشُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ كَفَرُوا جَوَابُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ; لِأَنَّ مُقْتَضَاهُمَا وَاحِدٌ .

وَقِيلَ: الثَّانِيَةُ تَكْرِيرٌ فَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى جَوَابٍ.

وَقِيلَ: جَوَابُ الْأُولَى مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَنْكَرُوهُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.))(العكبري١٩٩٥، ١/٩٠).

جوز السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ثلاثة أوجه فيها فقال: (({وَكَانُواْ} يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ معطوفاً على (جاءهم) فيكونُ جوابُ (لَمَّا) مرتَّباً على المجيءِ والكونِ. والثاني: أن يكونَ حالاً أي: وقد كانُوا، فيكونُ جوابُ (لَمَّا) مرتَّباً على المجيءِ بقيدٍ في مفعولِه وهم كونُهم يَسْتَفْتِحون. قال الشيخ: (وظاهرُ كلامِ الزمخشري أن) وكانوا (ليسَتْ معطوفةً على الفعلِ بعد) لَمَّا (ولا حالاً، لأنه قدَّر جوابَ) لَمَّا محذوفاً قبل تفسيره يستفتحون ، فَدلَّ على أنَّ قوله وكانوا جملةٌ معطوفةٌ على مجموعِ الجملةِ من قولِه: ولَمَّا، وهذا هو الثالثُ.

واختلف النحويون في جوابِ (لَمَّا) الأولى والثانية. فَذَهَبَ الأخفش والزجاج إلى أنَّ جوابَ الأولى محذوفٌ تقديرُه: ولَمَّا جاءهم كتابٌ كفروا به. وقَدَّره الزمخشري: كَذَّبوا به واستهانوا بمجيئه وهو حَسَنٌ. وذهب الفراء إلى أنَّ جوابَها الفاءُ الداخلةُ على لَمَّا، وهو عندَه نظير چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ چ البقرة ، قال: ولا يجوزُ أن تكونَ الفاءُ ناسقةً إذ لا يَصْلُح موضِعَهَا الواوُ و (كفروا) جوابُ لَمَّا الثانية على القولَيْن. وقال أبو البقاء: في جواب لَمَّا الأولى وجهانِ، أحدُهما: جوابُها لَمَّا الثانية وجوابُها. وهذا ضعيفٌ لأنَّ الفاءَ مع لمَّا الثانيةِ، ولمَّا لا تُجَابُ بالفاءِ إلا أَنْ يُعْتقدَ زيادةُ الفاءِ على ما يُجيزه الأخفش قلت: ولو قيل برأي الأخفش في زيادةِ الفاءِ من حيث الجملةُ فإنه لا يمكنُ ههنا لأنَّ (لَمَّا) لا يُجابُ بمثلِها، لا يُقال: لَمَّا جاء زيدٌ لَمَّا قَعَد أكرمتُك على أن يكونَ لَمَّا قعد جوابَ لمَّا جاء . والله أعلم.

وذهب المبرّدُ إلى أنَّ كفروا جوابُ لَمَّا الأولى وكُرِّرت الثانيةُ لطولِ الكلام، ويُفيد ذلك تقريرَ الذنبِ وتأكيدَه، وهو حسنٌ، لولا أنَّ الفاءَ تَمْنع من ذَلك. وقال أبو البقاء بعد أن حَكَى وجهاً أولَ: والثاني: أنَّ كفروا جوابُ الأولى والثانية لأنَّ مقتضاهما واحدٌ. وقيل: الثانيةُ تكريرٌ فلم يُحْتَجْ إلى جواب قلت: قولُه: وقيل الثانية تكريرٌ هو ما حَكَيْتُ عن المبرد، وهو في الحقيقة ليس مغايراً للوجه الذي ذَكَره قبله من كون كفروا جواباً لهما بل هو هو.)) (السمين الحلبي٢٠٠٨، ١/٥٠٥).

وقال ابن عاشور:(((لما) الثانية تتنازع مع (لما) الأولى الجواب وهو قوله: كفروا به فكان موقع جملة (وكانوا) إلخ بالنسبة إلى كون الكتاب مصدقا موقع الحال لأن الاستنصار به أو التبشير به يناسب اعتقاد كونه مصدقا لما معهم وموقعها بالنسبة إلى كون الكتاب والرسول معروفين لهم

بالأمارات والدلائل موقع المنشـأ من المتفرع عنه مع أن مفاد جملة لما جاءهم كتاب من عند الله إلخ وجملة فلما جاءهم ما عرفوا إلخ واحد وإعادة (لما) في الجملة الثانية دون أن يقول: وكانوا من قبل يسـتفتحون على الذين كفروا فجاءهم ما عرفوا إلخ قصـد إظهار اتحاد مفاد الجملتين المفتتحتين بلما وزيادة الربط بين المعنيين حيث انفصل بالجملة الحالية فحصل بذلك نظم عجيب وإيجاز بديع، وطريقة تكرير العامل مع كون المعمول واحدا طريقة عربية فصـحى، قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ آل عمران ، وقال: چ ه ه ه ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ چ المؤمنون، فأعاد (أنكم) قبل خبر الأولى وقد عدلنا في هذا البيان عن طريقة الزجاج وطريقة المبرد وطريقة الفراء المذكورات في حاشية الخفاجي وعبد الحكيم وصغناه من محاسن تلك الطرائق كلها لما في كل طريقة منها من مخالفة للظاهر.)) (ابن عاشور١٩٩٧، ٦٠٢/١).

وقال الدكتور وهبه بن مصـطفى الزحيلي أنَّ جواب لما محذوف على رأي البصـريين ومذكور على رأي الكوفيين وهو الفاء في الفعل: ((لَمَّا ظرف زمان مبني إما لأنه أشـبه معنى الحرف، أو لأنه تضـمن معنى الحرف. وجواب "لما" في رأي البصـريين محذوف تقديره: نبذوه أو كفروا به، وفي رأي الكوفيين: مذكور، وهو الفاء في قوله فَلَمَّا وكرر "لما" لطول الكلام.)) (وهبه الزحيلي ٢١٨/١،١٩٩١).

والرأي الراجح أن جواب لما محذوف لعلم السـامع به ، وهو كثير في القرآن ، وهو من عادات العرب ولغتهم الفصيحة. واستغني عنه في هذا الموضع إذ عرف معناه. كذلك جميع الكلام إذا طال تجيء فيه أشياء ليس لها أجوبة في ذلك الموضع ويكون المعنى مستغنى به.

الخاتمة: إنّ هذا العمل الذي تناولت فيه الاحتمال النحوي في آيتين من الآيات التي أوردها ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) ،، تعد من الأعمال التي سلطت الضوء على جانباً مهماً من جوانب الدرس النحوي وهو تعدد الأوجه الإعرابية للآيات القرآنية، وما يتبعه من تأثر المعنى والدلالة.

إن تعدد الأوجه الإعرابية في (مغني اللبيب) كشفت لنا دقة وعمق تفكير ابن هشام في استحضار الآراء النحوية، ورجاحة نظره في بيان الأوجه الإعرابية.

إنّ هذه الدراسـة تتبعت ورصـدت آيتين من الآيات التي تحمل أكثر من وجه إعرابي حسـب رأي ابن هشـام، أو أراء العلماء قبله وبعده، حيث اني استخرجتها واستعرضت تحليل ابن هشام لها، واستعرضت أراء العلماء فيما يخص النص قيد الدراسة، مع بيان الأسس التي اعتمدها بن هشام في توجيهه، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين التوجيه النحوي والسياق القرآني.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن قيم الجوزية، إبراهيم بن محمد. (١٩٥٤). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (ط. ١). أضواء السلف.

٢. النحاس، أحمد بن محمد. (١٤٢١ هـ). إعراب القرآن (ط. ١). دار الكتب العلمية.

٣. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (٧٤٥ هـ). البحر المحيط في التفسير (صدقي محمد جميل، محقق). دار الفكر.

٤. ابن الأثير، المبارك بن محمد. (١٤٢٠ هـ). البديع في علم العربية (فتحي أحمد علي الدين، محقق). جامعة أم القرى.

٥. العكبري، عبد الله بن الحسين. (٦١٦ هـ). التبيان في إعراب القرآن (علي محمد البجاوي، محقق). عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦. ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٣٩٣ هـ). التحرير والتنوير. دار سحنون للنشر.

٧. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. (٥٠٢ هـ). تفسير الراغب الأصفهاني (محمد عبد العزيز بسيوني، محقق). دار الوطن.

٨. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (١٩٩١). التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (ط. ١). دار الفكر.

٩. الطبري، محمد بن جرير. (٣١٠ هـ). جامع البيان في تأويل القرآن (أحمد محمد شاكر، محقق). مؤسسة الرسالة.

١٠. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (٧٥٦ هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أحمد محمد الخراط، محقق).

١١. عضيمة، محمد عبد الخالق. (١٤٠٤ هـ). دراسات لأسلوب القرآن الكريم (تصدير: محمود محمد شاكر). دار الحديث.

١٢. الأزهري، خالد بن عبد الله. (٩٠٥ هـ). شرح التصريح على التوضيح (ط. ١). دار الكتب العلمية.

١٣. ابن يعيش، يعيش بن علي. (٦٤٣ هـ). شرح المفصل للزمخشري (إميل بديع يعقوب، محقق). دار الكتب العلمية.

١٤. سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٨٠ هـ). الكتاب (عبد السلام محمد هارون، محقق). مكتبة الخانجي.

١٥. العكبري، عبد الله بن الحسين. (٦١٦ هـ). اللباب في علل البناء والإعراب (عبد الإله النبهان، محقق). دار الفكر.

١٦. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (٥٤٢ هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (عبد السلام عبد الشافي محمد، محقق). دار الكتب العلمية.

١٧. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. (٢١٥ هـ). معاني القرآن للأخفش (هدى محمود قراعة، محقق). مكتبة الخانجي.

١٨. الفراء، يحيى بن زياد. (٢٠٧ هـ). معاني القرآن (أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، محققون). الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٩. الزجاج، إبراهيم بن السري. (٣١١ هـ). معاني القرآن وإعرابه (عبد الجليل عبده شلبي، محقق). عالم الكتب.

٢٠. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (٧٦١ هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (عبد اللطيف بن محمد الخطيب، محقق). دار زين العابدين.

٢١. المبرد، محمد بن يزيد. (٢٨٥ هـ). المقتضب (محمد عبد الخالق عضيمة، محقق). عالم الكتب.

٢٢. صقر، نبيل أحمد. (٢٠٠١). منهج الإمام الطاهر بن عاشور في التفسير. الدار المصرية.

References

23. Ibn Qayyim al-Jawziyya, I. M. (1954). Guiding the traveler to solving Ibn Malik's Alfiyya (1st ed.). Adwaa al-Salaf.

24. Al-Nahhas, A. M. (1421 AH). Syntax of the Qur'an [I'rab al-Qur'an] (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

25. Abu Hayyan al-Andalusi, M. Y. (745 AH). The Ocean in Exegesis [Al-Bahr al-Muhit] (S. M. Jamil, Ed.). Dar al-Fikr.

26. Ibn al-Athir, M. M. (1420 AH). The Innovator in Arabic Science [Al-Badi'] (F. A. Ali-Eldin, Ed.). Umm Al-Qura University.

27. Al-Ukbari, A. H. (616 AH). The Clarification in the Syntax of the Qur'an [Al-Tibyan] (A. M. al-Bijawi, Ed.). Isa al-Babi al-Halabi & Co.

28. Ibn Ashur, M. T. (1393 AH). Liberation and Enlightenment [Al-Tahrir wa al-Tanwir]. Dar Sahnoun.

29. Al-Raghib al-Isfahani, H. M. (502 AH). Interpretation of Al-Raghib Al-Isfahani (M. A. Basyouni, Ed.). Dar al-Watan.

30. Al-Zuhaili, W. M. (1991). The Illuminating Interpretation in Creed, Sharia, and Methodology (1st ed.). Dar al-Fikr.

31. Al-Tabari, M. J. (310 AH). The Comprehensive Statement on the Interpretation of the Qur'an [Jami' al-Bayan] (A. M. Shakir, Ed.). Muassasat al-Risalah.

32. Al-Samin al-Halabi, A. Y. (756 AH). The Protected Pearl in the Sciences of the Hidden Book [Al-Durr al-Masun] (A. M. al-Kharrat, Ed.).

33. Odayma, M. A. (1404 AH). Studies on the Style of the Holy Qur'an (M. M. Shakir, Preface). Dar al-Hadith.

34. Al-Azhari, K. A. (905 AH). Explanation of the Declaration on the Clarification [Sharh al-Tasrih] (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

35. Ibn Ya'ish, Y. A. (643 AH). Explanation of Al-Zamakhshari's Al-Mufassal (E. B. Yaqub, Ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

36. Sibawayh, A. O. (180 AH). The Book [Al-Kitab] (A. M. Harun, Ed.). Maktabat al-Khanji.

37. Al-Ukbari, A. H. (616 AH). The Essence in the Causes of Construction and Syntax [Al-Lubab] (A. A. al-Nabhan, Ed.). Dar al-Fikr.

38. Ibn Atiyyah, A. G. (542 AH). The Brief Editor in the Interpretation of the Mighty Book [Al-Muharrar al-Wajiz] (A. A. Muhammad, Ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

39. Al-Akhfash al-Awsat, S. M. (215 AH). Meanings of the Qur'an [Ma'ani al-Qur'an] (H. M. Qara'a, Ed.). Maktabat al-Khanji.

40. Al-Farra', Y. Z. (207 AH). Meanings of the Qur'an [Ma'ani al-Qur'an] (A. Y. al-Najati et al., Eds.). Egyptian House for Authorship and Translation.

41. Al-Zajjaj, I. S. (311 AH). Meanings of the Qur'an and Its Syntax (A. A. Shalabi, Ed.). Alam al-Kutub.

42. Ibn Hisham, A. Y. (761 AH). The Intelligent One's Substitute for Books on Syntax [Mughni al-Labib] (A. L. M. al-Khatib, Ed.). Dar Zain al-Abidin.

43. Al-Mubarrad, M. Y. (285 AH). The Concise [Al-Muqtadab] (M. A. Odayma, Ed.). Alam al-Kutub.

44. Saqr, N. A. (2001). The Methodology of Imam Tahir ibn Ashur in Exegesis. Al-Dar Al-Masriah.